فلا يصح بيع ملاكه الا باذن مالكه وهو معنى قوله او لمن ناب العاقد عنه
بوكالة او ولاية فان باع مشترى بغير اذن شريكه صح في ملكه فقط ولو باع مال
مورثه او زوج امته ظانا حياته فبان موته او على ظن انه فضولي فبان
ماذونا في ذلك صح وخامسها كونه معلوما عندهما قدرا وجنسا وصفة
لا من كل وجه الا في السلم فلا بد مع معرفتهما بها معرفة عدلين غيرهما والفرق
ان التسليم في البيع يقطع الخصومة وذلك السلم فانها غيرما مونة عند فاشترط
ما ذكر ليرجع اليها عند منازعتهما واستثنى من اطلاق العلم صور كبيع هام الرجين
عند الاختلاط وما لا شرب له وهذه الشروط الخمسة ترجع كما قاله السبكي
الى اثنين اذ يكون مملوكا منتفعا به اذ الطهارة علمت من قيد الملك والقدرة
على التسليم والعلم به شرط في العاقد لا في المعقود عليه وما سوى ذلك اي البيع
من الاحكام الفقهية معاملات ومناكحات وجنايات وقضية وشهادات
ان قصد المكلف فعله او ما يحتاج اليه منه وجب عليه تعلمه يعني تعلم بضم
اللام اي تعلم ظواهر ما يحتاج اليه دون دقايقه فمن المتعينات ما يحتاج اليه
لاقامة مفروضات الدين كالوضوء والصلاة والصيام وغيرها فان من لم يعلم
اركان الصلاة وشروطها لا يمكنه اقامتها وانما يتعين تعلم احكام الظاهر دون
الدقايق والمسائل التي لا تقع به البلوى وان كان له مال تجب عليه لزمه تعلم ظواهر
احكام الزكاة ولو مع وجود ساع وهو بيع او يشتري ويتجر يتعين عليه معرفة
احكام التجارات وكذا ما يحتاج اليه صاحب كل حرفة يتعين تعلمه والمراد احكام
الظاهرة الغالبة دون الغروع النادرة والمسايل الدقيقة وبما ذكر المصنف
الكلام على ما يتعلق بما اورده من العبادات اركانا وشروطا شرع في ذكر
سننها ومكروهاتها مرتبا لها على ما هو له في وضعها بقوله جملة
اداب داخل الخلاء بالمد المراد به هنا موضع قضاء الحاجة واضافة الاداب
الى داخلها باعتبار الغالب والا فالصحراء كذلك وهي انه اي الداخل لا يستصحب
معه شيا مكتوبا فيه ذكر لله تعالى او قرآن ولو بعض آية ولا يلزم من حمل ذكر
هنا حمله مع الحدث او اسم رسوله صلى الله عليه وسلم الحاقا لاسمه باسم الله

ويلحق

ويلحق به كل اسم معظم فيدخل فيه اسما الانبيا والملايكة ويلبس نعله تحفظا من
النجاسة ويستر راسه ولو بكمه الا من اذى الجن ويقدم رجله اليسرى في الدخول
واليمنى في الخروج في البنيان بلا خلاف وكذا في الصحرا على الاصح فيقدم اليسرى اذا بلغ
موضع جلوسه واليمنى عند انصرافه لان كل ما هو للتكرم يبدى فيه باليمين وضده
باليسار ويقول عند ارادة دخوله الخلا وعند بلوغه موضع جلوسه
في الصحرا بسم الله اي فقط ولا يزيد الرحمن الرحيم كما اقتضاه كلامهم لان المحل
ليس محل ذكر فلا يستحب فيه الزيادة ولا فرق في ذلك بين ان يقصد بها القران او لا
خلافا لابن ركي وما يوجد في بعض النسخ من زيادة الذي لا اله الا هو غريب
اذ لم ترد به سنة ولم اره في كلام احد من الاصحاب بل حديث التسمية قال
الترمذي ان اسناده غير قوي وبعد التسمية اللهم اني اعوذ بك من الخبث
والخبايث لورود عنه صلى الله عليه وسلم والخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث
والخبايث وهم ذكور الشياطين واناثهم ويرفع ثوبه عن عورته حتى يدنو من
الارض وتقدم للمصنف انه واجب بما فيه ويعتمد في جلوسه ما ثيلا
الى شقه الايسر وكيفيته ان يقيم عرقوب بضم المهملة اي عقب رجله
اليمنى ويرفع ساقها ويتوركا عليها اي على بطن معقد مهما تمكن مما لها وتسهيلا
لخروج الخارج وينظر المصدور لا الى السما ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه
ولا يلتفت ولا يعبث بيده والمراة تضم مع ذلك اطراف ركبتيها بعضها
الى بعض لخروج بولها مستويا لا يصيبها كذا قاله الترمذي الحكيم لكن قال ابن حجي
يضم احدى فخذيه الى الاخرى ولم يقيد بالمراة ولا يمسك ذكره بيمينه وهو
يبول حيث لا ضرورة بالبسرى ويمسكه عند الاستبرا من البول بيده اليسرى بين
اصبعيه السبابة والوسطى حتى ينقطع بوله فاذا انقطع بوله اعتمد
عليه رجليه ومسه بمال معلمة في آخره بمعنى مد ذكره من مجامع
الطرق يجعل سبابته بكسر الموحدة في المصدر المضاف الى سبابته بضمها
اي الذكر والمراد به الجنس بالجر عطفا على معمول المصدر قبله ويمرها معا بضم
حرف المضارعة من امر بمشد الراي الى راس ذكره برفق يفعل ذلك اي هذه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)